

إسماعيل هنية: رجل الدولة والوحدة الوطنية

ياسر قدورة الاحتلال الإسرائيلي. باختصار، أراد إسماعيل هنية أن يجعل من رئيس الحكومة رجل دولة بكل معنى الكلمة لا رجل مشاريع وصفقات، والأهم في سيرة الرجل خلال فترة وجوده في رئاسة الحكومة أنه وقف سداً منيعاً في مواجهة الإملاءات والشروط الإسرائيلية - الأمريكية التي التزمت بها الرباعية، ورفع شعاراً مديواً صار مع الوقت السياسة الثابتة للحكومة: «لن تخترق الحصون، ولن تسقط القلاع، ولن ينتزعوا منا المواقف».

واستطاع هنية وحكومته أن يخرج القرار السياسي الفلسطيني من دائرة الابتزاز الإسرائيلي، ورفض أن تخترق القضية الفلسطينية بقضية رواتب، فكان خير ضمانة للثوابت الفلسطينية وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين دون التفريط بأي شبر من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وقد لاقت صرخاته المدوية تأييداً جارفاً من الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج: (لن نعترف.. لن نعترف.. لن نعترف بإسرائيل).

أعلن أنه على استعداد للتخني إذا كان ذلك هو الثمن المطلوب لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني «لأننا لسنا من طلاب المناصب»... ولكنه لم يتصل من مسؤولياته أو يقف مكتوف اليدين أمام محاولات التجويع، فخرج من غزة على رأس وفد كبير ليجول العواصم العربية والإسلامية فحشد من الدعم العربي والإسلامي خلال فترة أيام ما لم تتمكن حكومات سابقة من إنجازها خلال أعوام، لا سيما المساهمات القطرية والإيرانية في تغطية رواتب عدد كبير من الموظفين وبناء عدد من المشاريع الضخمة التي تعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل..

إلا أن ذلك لم يرق للبعض الذين رأوا في خطوات فك الحصار عن الحكومة والشعب حصاراً لمشاريعهم الانقلابية فلجأوا إلى توتير الساحة وإثارة الشغب من جديد، وبلغ بهم الحقد والغدر أن أطلقوا الرصاص على الرئيس هنية عند معبر رفح لدى عودته من جولته الخارجية فقتلوا مرافقه وأصابوا ابنه ومستشاره.. كان الرد من هنية في اليوم التالي وسط عشرات الآلاف في ملعب اليرموك: لن تزهونا، فقد «التحقنا بحركة حماس لتكون شهداء لا وزراء».. وأثبت مرة أخرى أنه أكبر من خصومه وأحرص منهم على المصلحة الوطنية مؤكداً: «لنا نعمل وفق القانون والعدالة لنوفر الأمن للناس»، ثم ودع الآف المحتشدين والمحبين بالقول: أوصيكم بتقوى الله.. وأوصيكم بالوحدة الوطنية. ■

لا يحتفظ التاريخ العربي بأسماء الكثير من المسؤولين الذين أعلنوا عن استعدادهم الحقيقي للتخني القيادة إذا ما دعت المصلحة الوطنية لذلك، بل إن الكثيرين منهم كانوا على استعداد للتضحية بالمصلحة الوطنية، وبعضهم بالوطن، من أجل البقاء في سدة الحكم.

رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية يسجل سابقة تضاف إلى سجله المشرف. ففي الوقت الذي تزداد فيه شعبيته وترتفع أسهمه بين أبناء شعبه يعلن أنه على استعداد للتخلي عن منصب رئاسة الحكومة إذا كان ذلك سيحقق الوحدة الوطنية أو يرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

هذا القائد الذي حاز على ثقة شعبه بجدارية في الانتخابات التشريعية على رأس قائمة التغيير والإصلاح لم يخذل ناخبيه ولم ينكث بوعوده، فالتزم الإصلاح والتغيير ابتداءً من موقع رئاسة الحكومة.

ولد إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ عام ١٩٦٣ في قطاع غزة، من أسرة لاجئة من قرية الجورة في عسقلان. درس في مدارس «الأثروا»، وحصل على الثانوية العامة من معهد الأزهر، وتخرج من الجامعة الإسلامية في غزة كلية التربية - قسم اللغة العربية، وبرز في العمل الطلابي، ومن ثم ترأس الكتلة الإسلامية في الجامعة الإسلامية في غزة.

أبعدته سلطات الاحتلال إلى جنوب لبنان في ١٩٩٢/١٢/١٧، واعتقل في أعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩. ثم عمل مديراً لكتبة الشيخ الشهيد أحمد ياسين، رشحته حماس لرئاسة قائمة التغيير والإصلاح، ثم كلف في ٢٠٠٦/٢/٢١ برئاسة الحكومة الفلسطينية.

نجا من محاولة لاغتياله واغتيال الشيخ أحمد ياسين في غزة في ٢٠٠٣/٩/٦.

للمرة الأولى يرى الشعب الفلسطيني رئيس حكومة لا يحمل بطاقة الـ VIP ويخضع راتبه إلى أقل من النصف ويأبى أن يتسلم ما تبقى منه قبل أن يتسلم الموظفون رواتبهم، ويغني قراراً بتعيين ابنه مديراً عاماً في وزارة الرياضة والشباب، ولا يغادر المخيم الذي نشأ فيه بعد أن أصبح رئيساً للوزراء، ويؤم الناس في صلاة التراويح ويخطب فيهم الجمعة، ويعود الجرحى ويواسي أسر الشهداء، وفوق ذلك يسابق الأهالي ليكون معهم درعاً بشرية لمقاومة سياسة هدم المنازل التي يمارسها

